



إلى السيد وزير التجهيز والماء
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تعثر وإنجاز مشاريع عمومية، وارتفاع كلفتها بجهة فاس-مكناس

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيد الوزير،

في الوقت الذي تعلّق فيه الساكنة آمالاً كبيرة على عدد من المشاريع العمومية الحيوية في مجالات الصحة والبنية التحتية، تشهد جهة فاس – مكناس تعثراً مقلقاً في تنفيذ عدد منها، إلى جانب ظواهر مقلقة مرتبطة بارتفاع الكلفة الإجمالية، والتأجيل المتكرر، وإعادة البرمجة في ظروف تطرح أكثر من علامة استفهام.

فحسب معطيات متقاطعة، فإن عدداً من المشاريع التي تُشرف عليها الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة (ANEP) – مديرية فاس، تعرف تحولات غير مبررة في الكلفة من مرحلة التصور إلى الإنجاز، حيث تصل الزيادة أحياناً إلى أكثر من خمسة أضعاف الكلفة الأولية، في غياب أي تفسير تقني أو محاسباتي معلن.

كما تم رصد حالات إعادة برمجة عدد من المشاريع بعد تعثرها، وإسنادها لاحقاً لمتعهدين آخرين بشروط جديدة، دون المرور عبر مساطر شفافة أو مبررات واضحة، مما يثير تساؤلات حقيقية حول مدى احترام قواعد التنافسية والحكمة الجيدة في إسناد وإنجاز هذه المشاريع.

ومن ضمن النماذج المثيرة للقلق:

- ◆ مشاريع مراكز صحية بإقليم تازة ما تزال معلقة منذ أكثر من أربع سنوات.
- ◆ مشروع مركز صحي بإقليم تاونات لم يتجاوز بعد مرحلة الدراسات.
- ◆ ملعب القرب بعين مديونة الذي ألغي فجأة بعد التعاقد مع مهندس، ثم أعيد إطلاقه لفائدة طرف آخر في ظروف مبهمّة.
- ◆ مشاريع أخرى بإقليم بولمان لم تنطلق رغم الاعتمادات المرصودة والحاجة الملحة لها.

بناءً عليه، نسألكم السيد الوزير المحترم:

1. ما أسباب الارتفاع المقلق في الكلفة الإجمالية لعدد من المشاريع العمومية بالجهة بين مرحلتي التصور والتنفيذ؟
2. ما هي الأسباب الحقيقية لتعثر عدد من المشاريع وعدم إخراجها إلى حيز الوجود رغم المصادقة على ميزانياتها؟
3. من هي الجهات التي استفادت من إعادة برمجة هذه المشاريع، وفي أي إطار تم ذلك؟
4. وما هي الإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لتفعيل آليات التقييم الدوري والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة في ما يخص إنجاز هذه المشاريع على صعيد جهة فاس-مكناس؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

شاكر سعيد

